تقرير: 193شهيداً فلسطينيا منذ اسر الجندي الاسرائيلي شليط

استشهاد ثلاثة مزارعين فلسطينيين في غارة اسرائيلية على بلدة بيت حانون

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

استشهد ثلاثة من المزارعين الفلسطينيين امس في غارة نفذتها طائرة حربية اسرائيلية اثناء وجودهم في احد الحقول الزراعية في بلدة بيت حانون الريفية الواقعة في الشمال من قطاع غزة.

وافادت مصادر امنية فلسطينية ان القصف الذي نفذته الطائرة الاسرائيلية طال مجموعة من المزارعين قرب مدرسة الزراعة في البلدة ما ادى الى استشهاد ثلاثة منهم.

وقالت مصادر طبية في مستشفى كمال عدوان ان الشهداء هم عثمان حسن البع (55 عاما) وزهير شحادة الكفارنة (50 عاما) والفتى احمد عاشور الكفارنة (17 عاما) مشيرة الى ان من بين المصابين شاب في حالة الخطر الشديد.

وافاد متحدث عسكري اسرائيلي ان الجيش رد على اطلاق صاروخين على مدينة عسقلان في جنوب اسرائيل.

وقال المتحدث العسكري «اطلق صاروخان على عسقلان بدون وقوع ضحايا» مضيفا «حددنا مكان المطلقين وفتحنا النار عليهم».

واشار الى ان الصاروخين اطلقا في الساعة 8,15 اي بعد ربع ساعة على دخول وقف الاعمال الحربية بين اسرائيل وحزب الله حيز التنفيذ.

وتبنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي في بيان اطلاق الصاروخين معلنة انه جاء تعبيرا عن «التضامن» مع لبنان الذي شنت عليه اسرائيل هجوما عسكريا في 12 تموز (يوليو) ردا على خطف حزب الله الشيعي اللبناني جنديين اسرائيليين.

وقالت السرايا في بيان «اننا نعلن مسؤوليتنا عن اطلاق صاروخ كاتيوشا باتجاه مدينة المجدل (عسقلان) ردا على مسلسل العدوان الصهيوني المتواصل بحق شعبنا الفلسطيني واشقائنا في لبنان». واضاف البيان «لينتظر العدو الغاصب المزيد من المفاجآت القادمة».

الى ذلك فقد اعلنت الفصائل الفلسطينية المسلحة مسؤوليتها عن استهداف عدد من المواقع والثكنات الاسرائيلية بعدد من الصواريخ محلية الصنع. واعلنت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس مسؤوليتها عن تفجير عبوة ناسفة في جرافة اسرائيلية كانت موجودة داخل مطار غزة الدولي في مدينة رفح جنوب القطاع.

كما اعلنت كتائب ابو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية وسرايا القدس التابعة للجهاد الاسلامي وكتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح مسؤوليتها المشتركة عن نصب كمين لدورية اسرائيلية قرب البوابة الجنوبية لموقع صوفا العسكري جنوب قطاع غزة ومهاجمة جيب عسكري اسرائيلي بقذيفة (آر بي جي).

واوضحت المجموعات الثلاثة في بيان لها ان احد افراد الوحدة المهاجمة أصيب خلال الهجوم وجرى سحبه من قبل وحدة الاسناد التي شاركت في العملية.

وقالت الفصائل المسلحة ان هذه العمليات تاتي في اطار الرد الطبيعي على المجازر والمذابح الاسرائيلية بحق المواطنين العزل في فلسطين ولبنان، وردا على استمرار استهداف البيوت والمنازل في قطاع غزة. كما اعلنت سرايا القدس مسؤوليتها عن قصف مدينة المجدل بصاروخ كاتيوشا واعترفت مصادر اسرائيلية بسقوط الصاروخ بالقرب من مدينة المجدل وقالت انه ادى الي اصابة امرأة اسرائيلية بجراح طفيفة نقلت على اثرها الي مستشفى برزلاي الموجود بالمدينة.

وعلى صعيد اخر اوضحت دراسة اصدرتها وزارة الصحة الفلسطينية ان 193 شهيداً فلسطينياً قتلوا جراء استهدافهم من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي منذ اسر الجندي الاسرائيلي في غزة جلعاد شاليط من بينهم 58 طفلاً في حين بلغ عدد الجرحى في صفوف الفلسطينيين 790 مصاباً.

واوضحت الوزارة في تقرير لها ان عدد الشهداء الاطفال دون سن الثامنة عشرة بلغ 58 شهيداً في حين بلغ عدد الشهداء من الاناث 25 شهيدة.

واشار التقرير الى ان عدد الشهداء الذي اصيبوا بالرصاص الحي بلغ 28 شهيدا وان عدد الشهداء الذي وصلوا الى المستشفيات نتيجة اصابتهم بشظايا الصواريخ الاسرائيلية بلغ 75، في حين بلغ عدد الشهداء الذي وصلوا الى المستشفيات الفلسطينية نتيجة اصابتهم بشظايا القذائف 82 شهيدا، وبلغ عدد الشهداء الذي وصلوا اشلاء ممزقة 70 شهيداً.

وبين التقرير ان عدد الجرحى منذ بداية العدوان الاسرائيلي بلغ 790 جريحاً من بينهم 283 طفلا و89 من الاناث.

واوضح التقرير ان عدد الجرحى الذي اصيبوا برصاص حي بلغ 57 مصاباً في حين بلغ عدد من جرح نتيجة اصابتهم بشظايا الصواريخ والقذائف 61 مواطناً فلسطينيا وبلغ عدد من اصيبوا بانفجارات 21 مواطنا وان من تعرضوا الى بتر للاطراف نتيجة القصف الاسرائيلي 72 مواطناً.

فلسطينيون يشيعون جثمان عثمان الكفارنة

... واقاربه يبكونه

عقب وقف اطلاق النار على الجبهة اللبنانية يسعى لاعادة القضية الفلسطينية للاهتمام الدولي:

عباس في غزة لاطلاق سراح الجندي الاسرائيلي الاسير ووقف الصواريخ والاتفاق على برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي يسعى لتشكيلها

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى قطاع غزة امس للقاء ممثلي الفصائل الفلسطينية ورئيس الوزراء إسماعيل هنية من أجل تأمين اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليت اضافة لوقف اطلاق الصواريخ بدائية الصنع على اسرائيل، وذلك اضافة الى بحث وبلورة برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي نصت على تشكيلها وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها جميع الفصائل في 28 حزيران (يونيو) الماضي باستثناء حركة الجهاد الاسلامي.

واكدت مصادر فلسطينية مطلعة لـ«القدس العربي» امس ان عباس يسعى لاعادة الشأن الفلسطيني لصدارة الاهتمام الدولي عقب وقف اطلاق النار على الجبهة اللبنانية، وذلك عن طريق العودة الى المفاوضات السياسية مع تل ابيب بتشكيل حكومة فلسطينية تستجيب للشروط الدولية للتعامل معها.

وكانت اللجنة الرباعية الدولية اشترطت التعامل مع اية حكومة فلسطينية بالاعتراف باسرائيل ونبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة سابقا بين تل ابيب والسلطة الفلسطينية.

واكد رئيس كتلة فتح البرلمانية عزام الاحمد لـ«القدس العربي» امس بأن مهمة عباس في قطاع غزة بعد وقف اطلاق النار في لبنان هو تنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني التي تنص على وقف اطلاق الصواريخ وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومشيرا الى ضرورة حل قضية الجندي الاسرائيلي الاسير في قطاع غزة.

وقال الاحمد انه بات من الضروري بعد وقف اطلاق النار في لبنان البدء بتنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني للتصدي الى التوجهات الاسرائيلية على الصعيد الفلسطيني، ومضيفا «الان لا بد من العمل على بدء العمل الجدي لتطبيق وثيقة الوفاق الوطني بما فيها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ووقف اطلاق الصواريخ اضافة لحل قضية الجندي الاسرائيلي» الاسير لدى حركة حماس ولجان المقاومة الشعبية وجيش الاسلام.

واكد الاحمد بأنه لا يمكن تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل الاتفاق على برنامجها ورؤيتها السياسية للصراع مع اسرائيل قائلا «لا يمكن البحث في تشكيل الحكومة قبل الاتفاق على برنامجها ورؤيتها السياسية».

واشار الاحمد الى ان عباس سيعمل في غزة للوصول الى برنامج سياسي لحكومة الوحدة الوطنية مقبول دوليا حتى تتمكن من التعامل مع المجتمع الدولي وانهاء الحصار المفروض على الحكومة الحالية بقيادة حماس.

وعبر الاحمد عن اعتقاده بان مسلكيات حركة حماس التي تقود الحكومة الحالية لا تبشر بامكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون بمقدورها كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحكومته.

واكدت مصادر فلسطينية مطلعة ان تشكيل حكومة وحدة وطنية دون القبول بالشروط الثلاثة التي حددتها اللجنة الرباعية وهي الاعتراف باسرائيل والاتفاقيات الموقعة ونبذ العنف، لن تغير من واقع الأمر شيئا.

وكانت عدة فصائل فلسطينية وشخصيات قيادية قد دعت إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها مختلف الفصائل الفلسطينية وذلك للخروج من الأزمة الراهنة ومواجهة الضغوط الدولية على الحكومة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت مطلع العام الحالي.

ومن جهته قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد إنه لا مجال للحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية أو نجاحها في ظل هذا الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، مؤكداً ان على المجتمع الدولي التدخل لرفع الحصار، ووقف العدوان الاسرائيلي والإفراج عن الأسرى والوزراء والنواب لكي تتوفر أرضية صلبة لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وشدد حمد على ان تشكيل حكومة وحدة وطنية مرتبط بانتهاء قضية الجندي الاسرائيلي الاسير لدى فصائل المقاومة في غزة، والافراج عن الوزراء والنواب الفلسطينيين الذين اعتقلتهم اسرائيل عقب اسر الجندي الاسرائيلي في عملية شاركت فيها حركة حماس التي تقود الحكومة الفلسطينية، وموضحا أن تغيير الحكومة في ظل بقاء الظروف الصعبة المحيطة بها جراء ممارسات الاحتلال لن يغير من الحال، ولن يؤدي إلى حل المشكلة جذرياً ولن يخدم الهدف الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

وقال حمد في تصريحات صحافية «لن تنجح عملية تشكيل حكومة وحدة وطنية او اية حكومة فلسطينية في ظل العدوان الذي تمارسه اسرائيل على الشعب الفلسطيني».

واضاف حمد «حتى لو قمنا اليوم بتغيير الحكومة وبقيت الظروف المحيطة كما هي فما الجدوى من ذلك؟ فالمشكلة ليست في شكل الحكومة بل في شكل الاحتلال وممارساته الهادفة الى تحطيم اي جهد فلسطيني هادف لبناء الدولة المستقلة».

ويسود الاوساط الفلسطينية جدل بشأن اهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية في هذه الظروف حيث رفضت النائبة البرلمانية الفلسطينية عن كتلة الطريق الثالث الدكتورة حنان عشراوي الربط بين تشكيل حكومة وحدة وطنية والافراج عن الوزراء والنواب المعتقلين لدى اسرائيل واطلاق سراح الجندي الاسرائيلي الاسير في غزة جلعاد شاليت.

وقالت عشراوي انه من غير المعقول ان تبقى القضية الفلسطينية وابناء الشعب الفلسطيني رهينة باجراءات الاحتلال التعسفية، خاصة ان هناك شللا اداريا وماليا وسياسيا شاملا في السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جهته أكد النائب بسام الصالحي أمين عام حزب الشعب بأن الفرصة قائمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس ما جرى التوافق عليه في وثيقة الوفاق الوطني لافتا إلى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار اختطاف رئيس ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأضاف الصالحي خلال حديث لاذاعة صوت فلسطين «الظرف قائم لتشكيل حكومة وحدة وطنية منذ أن أقرت وثيقة الوفاق الوطني لذا فالبرنامج متوفر ولكنه يحتاج الى بعض التصفيف».

وقال الصالحي «ما حدث في لبنان غير وسيغير قواعد اللعبة فلا يمكننا الاستمرار على أساس آلية المفاوضات وخارطة الطريق كما كان في السابق إنما نحن بحاجة إلى سلوك سياسي فلسطيني جديد يأخذ بعين الاعتبار عجز الولايات المتحدة الامريكية لعب دور ايجابي في منطقة الشرق الاوسط».

ودعا الصالحي الفصائل الفلسطينية إلى العمل في اتجاهين أولهما الترتيب لتشكيل حكومة وحدة وطنية حال الانتهاء مما يشوبها وثانيهما التحرك على مستوى قضية الجندي الاسرائيلي الاسير والوزراء والنواب المختطفين.

ومن جهته أكد صائب عريقات رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة الاسراع بوضع برنامج لحكومة قادرة على الامساك بزمام الامور على أساس وثيقة الاسرى الفلسطينيين. ودعا عريقات حماس الى الكف عن استخدام ما أسماه «سياسة الوقت والتوقيت» ، وذلك في تعقيبه على الدعوات الفلسطينية المتعددة للاسراع في تشكيل حكومة الوحدة ورد حماس عليها بالحديث عن ضرورة التأجيل لما بعد انتهاء الازمة الراهنة سواء بشأن ضرورة انهاء الحصار واطلاق اسرائيل سراح الوزراء والنواب الفلسطينيين المختطفين وحل قضية الجندي الاسرائيلي الاسير ووقف العدوان الاسرائيلي.

وأعرب عريقات امس عن أمله في تسوية الملفات العالقة على الساحة الفلسطينية والعمل على استقطاب واستعادة التأييد الدولي والاقليمي بعد انعكاسات الحرب في لبنان على الساحة الفلسطينية الداخلية داعيا إلى العمل الجاد لحماية ما وصفها بالمصالح الوطنية.

ومن جهته قال نبيل عمرو عضو المجلس الثوري لحركة فتح للاذاعة الفلسطينية الرسمية أن امكانيات تشكيل حكومة وحدة وطنية غير متوفرة في الوقت الحاضر، وان طرحها كحل للأزمة الطاحنة التي تمر بها البلاد هو مجرد محاولة تسكينية تنم عن فشل وعجز.

واشار عمرو الى ان الرأي العام في حماس وفتح غير متحمس لهذه الفكرة «وان اشتراط اطلاق سراح النواب والوزراء لتأليف حكومة الوحدة هو اشتراط تعجيزي يقدم لابو مازن، فليس هو من اعتقل النواب والوزراء حتى يفرض عليه اطلاق سراحهم كشرط للقبول بفكرة حكومة الوحدة».

ومن الجدير بالذكر ان عباس يهدف من ذهابه لغزة للخروج بمبادرة سياسية تسحب الذرائع من الحكومة الإسرائيلية التي يتوقع محللون ومراقبون أن تلجأ إلى التصعيد العسكري الكبير ضدالفلسطينيين على ضوء الهزيمة التي مني بها الجيش الإسرائيلي في حربه على حزب الله في لبنان.

الرئيس الفلسطيني لدى لقائه المبعوث البريطاني في رام الله

والتقى عباس امس قبل توجهه لغزة باللورد ليفي مبعوث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير الذي حمل ليفي رسالة لعباس تؤكد على استمرار دعم بريطانيا لعملية السلام في المنطقة.

وأوضح ليفي في مؤتمر صحافي مشترك مع الدكتور صائب عريقات عقب لقاء عباس ان الزيارة غير المحددة لبلير للمنطقة ستشمل لقاءات مع الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت.

وأكد ليفي ان هدف زيارته يتمثل في مناقشة زيارة رئيس الوزراء البريطاني بلير للمنطقة.

من جهته قال الدكتور عريقات ان الرئيس عباس رحب بحرارة بتصريحات بلير التي أدلى بها في لوس انجلوس ولندن والتي ذكر فيها ان جذور مشكلة الشرق الاوسط تتركز في حل القضية الفلسطينية.

وأضاف «سنبقى على اتصال مع اللورد ليفي استعدادا لزيارة بلير التي لم تحدد بعد»مؤكدا على أن الجميع الآن يركزون على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهناك مخاوف يبديها محللون ومراقبون من أن السلبية التي تمتاز بها السياسة الفلسطينية في هذه المرحلة من شأنها أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على الفلسطينيين وهو ما يدفع الكثيرين للتشديد على وجوب التحرك سياسيا لإعادة القضية الفلسطينية إلى رأس أولويات المجتمع الدولي.

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى سلسلة طويلة من المحادثات جرت مؤخرا بين مسؤولين فلسطينيين من الفصائل الفلسطينية المختلفة لاسيما حركتي فتح وحماس باتجاه الخروج بمبادرة سياسية تكون مقبولة عربيا ودوليا وتعتمد من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني وتتضمن مواقف من القضايا المختلفة الا انه لغاية الان لم يتم التوصل الى تلك المبادرة.

وعلى صعيد المفاوضات الخاصة بالجندي الاسرائيلي جلعاد شاليت اعلن الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد إن هناك جهات تعمل بهدوء في هذا الملف وبعيداً عن وسائل الاعلام لتجنب الفشل، ومشيرا الى دور طليعي للطرف المصري في الملف ووصف معظم الاخبار التي تتعرض لهذا الموضوع بأنها تخمينية.

أولمرت قرر تعيين ممثل خاص له لمتابعة ملف الجنود الاسرائيليين الاسرى

ضغوط دولية على الفلسطينيين لفصل مسارات التفاوض بشأن الجنود الاسرائيليين الاسرى في غزة ولبنان

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

كشف وزير شؤون الاسرى والمحررين في الحكومة الفلسطينية المهندس وصفي قبها بأن هناك ضغوطا دولية قوية تمارس على حركة المقاومة الاسلامية حماس التي تقود الحكومة الفلسطينية لفصل مسارات التفاوض بشأن الجندي الاسرائيلي الاسير في غزة جلعاد شاليت والجنديين الاسيرين لدى حزب الله في لبنان.

واوضح وزير شؤون الأسرى أن الضغوط الدولية القوية جدا التي تمارس على فصائل المقاومة الفلسطينية التي شاركت في اسر الجندي الاسرائيلي تشمل حماس ولجان المقاومة الشعبية وجيش الاسلام وانهاء المسارات المفروض على الحكومة الحالية بقيادة حماس.

وعبر الاحمد عن اعتقاده بان مسلكيات حركة حماس التي تقود الحكومة الحالية لا تبشر بامكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون بمقدورها كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وحكومته.

واكدت مصادر فلسطينية مطلعة ان تشكيل حكومة وحدة وطنية يحمل مخاطر كبيرة جدا، بشكل يظهر الفلسطينيين وكأنهم اختاروا إطلاق سراح أسرى من جانب واحد، وليسوا بحاجة لمساعدة لبنانية بهذا الشأن.

وشدد قبها على أن الخطر الرئيس من وراء هذا الفصل هو عدم إطلاق سراح أسرى فلسطينيين خلال صفقة تعقدها اسرائيل مع اللبنانيين.

وحول الوساطات العربية والدولية لإطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الأسرى بأسرى فلسطينيين وعرب، قال قبها إن سلطات الاحتلال كانت تعلن منذ البداية رفضها القاطع لأية مفاوضات قد تفضي لعملية تبادل للأسرى، وادعت أن هذه الأمور ستترك لحسن النوايا الإسرائيلية، مشيرا إلى أن حسن النوايا لم تسهم في تبييض السجون ولا في الإفراج إلا عن القلة القليلة من الأسرى أصحاب الأحكام الخفيفة، ومنوها الى ان اسرائيل وافقت مؤخرا على مبدأ التفاوض، وبناء عليه اتجهت نحو استخدام وسطاء عرب ودوليين، دون أن يفضي ذلك حتى الآن إلى أي اتفاق أو صفقة أو تحديدا لمعايير إطلاق سراح الأسرى مقابل الجندي الأسير.

وشدد وزير الأسرى على ان قضية الأسرى قضية مركزية في مسيرة الشعب الفلسطيني لذلك يجب أن تأخذ من الفلسطينيين الاهتمام الكافي وأن توضع على الدوام على سلم الأولويات.

وأكد قبها أن المعركة التي تدور اليوم على أرض فلسطين ولبنان هي معركة تحرير الأسرى بامتياز، ولذلك على الإعلام أن يرسخ هذا المفهوم حتى يستذكر العالم أن كافة هذه التضحيات واستهداف الحجر والشجر، بلا فرق بين مواطن أو نائب أو وزير، كل ذلك من أجل الأسرى فقط.

وفيما تحاول فصائل المقاومة الفلسطينية توحيد مسارات التفاوض بشأن الجنود الاسرائيليين الاسرى في غزة ولبنان لمبادلتهم باسرى فلسطينيين وعرب في سجون الاحتلال اكدت مصادر فلسطينية رسمية امس ان الجهود المصرية منصبة على التفاوض بشأن الجندي الاسرائيلي الاسير في غزة واطلاق سراح الوزراء والنواب الفلسطينيين المعتقلين لدى اسرائيل.

ففيما عبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عن بالغ شكره وتقديره للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري على جهوده التي يبذلها مع الجهات الدولية للمطالبة بالإفراج عن رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك وأعضاء المجلس التشريعي المعتقلين في إسرائيل أكد د. غازي حمد الناطق باسم الحكومة الفلسطينية أن جهود الوفد المصري الموجود حاليا في غزة منصبة بشكل كبير على التفاوض بشأن الجندي الاسرائيلي الأسير جلعاد شاليت، ضمن صفقة مرضية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، موضحاً أن المسألة متوقفة على مدى تجاوب اسرائيل مع الشروط والمطالب الفلسطينية مقابل الإفراج عن الجندي.

وأكد حمد في تصريحات صحافية أنه بالرغم من أن الحكومة ليست طرفاً في قضية الجندي الأسير من بدايتها، إلا أنها تبذل مع كافة الأطراف المعنية جهوداً من أجل إنهاء هذه القضية وتهيئة مناخ تفاوضي دبلوماسي يؤدي إلى الحل بعيداً عن التصعيد العسكري.

وذكرت مصادر فلسطينية امس ان حركة حماس التي تقود الحكومة الفلسطينية تسارع لإنهاء ملف الجندي الاسير خشية انتقال الحرب الاسرائيلية التي لم تتوقف اصلا لقطاع غزة بعد وقفها على الجبهة اللبنانية.

وكانت أوساط سياسية قد أعربت عن خشيتها من انتقال الحرب لقطاع غزة مع وقفها على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.

وتشهد الساحة الفلسطينية لقاءات ماراثونية لساسة عرب وأجانب للتحضير لمرحلة ما بعد لبنان، في محاولة لإنهاء ملف «شاليت» الذي مازال بقبضة فصائل المقاومة الفلسطينية منذ 25 حزيران (يونيو) الماضي، خشية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية أكثر مما هي عليه.

وذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت قرر امس تعيين ممثل خاص له لمتابعة ملف الجنود الاسرائيليين الثلاثة المحتجزين لدى حزب الله اللبناني وفصائل المقاومة الفلسطينية.

واوضحت الاذاعة إن أولمرت اختار لهذه المهمة عوفر ديكل الذي سبق وأن عمل نائبا لرئيس جهاز الامن العام الاسرائيلي الداخلي «شين بيت».

وذكر الموقع الالكتروني لصحيفة « يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية أن القرار اتخذ بعد أن واجه أولمرت انتقادات علنية بشأن عدم تضمن الجزء التنفيذي من قرار مجلس الامن الدولي رقم 1701 بشأن وقف إطلاق النار في لبنان أي ذكر للجنديين المحتجزين لدى حزب الله.

الداخلية الفلسطينية تحدد نوعية المسافرين الذين يسمح لهم بالسفر عبر معبر رفح

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

حددت وزارة الداخلية الفلسطينية بالتعاون مع كافة الاجهزة الامنية والجهات المختصة بعمل المعابر الفلسطينية امس معايير سفر الفلسطينيين الراغبين في مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي جنوب قطاع غزة المنفذ الوحيد لسكان القطاع للعالم الخارجي خلال المرحلة الحالية.

واوضحت الوزارة ان المواطنين الذين يحق لهم السفر هم المرضى الذين لديهم تقارير طبية وتحويلات رسمية من قبل وزارة الصحة، اضافة الى الزائرين من الدول العربية من حملة الاقامات واصحاب التأشيرات الى دول اجنبية وعربية وطلاب الجامعات الذين لديهم اوراق ثبوتية، وناشدت الوزارة المواطنين عدم التوجه الى المعبر الا حينما يتم الاعلان عن فتحه.

واشارت الوزارة في بيان صدر عنها الى انها اتخذت هذا القرار نظرا لاغلاق المعبر لفترة كبيرة من الزمن من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي بحيث تزايد اعداد المواطنين الراغبين في السفر وكذلك لتخفيف حالات الفوضى والتجاوزات التي تمت في المعبر خلال اليومين اللذين تم فيهما فتح المعبر للمغادرين من القطاع قبل ثلاثة ايام. يذكر ان اكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني محتجز داخل القطاع ينوون السفر عبر المعبر مرورا بالاراضي المصرية للوصول الى عدد من البلدان اما للعمل او للدراسة او بقصد العلاج للعديد من الحالات المستعصية، حيث كان المعبر قد افتتح لعدة ساعات يومي الخميس والجمعة الماضيين لم يتمكن خلاله من السفر الا عدد قليل من المحتجزين الذين اشتكوا من عدة تجاوزات من قبل المسؤولين على المعبر لم يراعوا خلالها الشروط الموضوعة لحركة المغادرين.

يذكر ان قوات الاحتلال الاسرائيلي شرعت باغلاق معبر رفح فور تمكن ثلاثة فصائل فلسطينية مسلحة من اسر جندي اسرائيلي في الخامس والعشرون من حزيران (يونيو) الماضي مانعا بذلك آلاف الفلسطينيين من دخول او الخروج من قطاع غزة الا لايام معدودة لا تكفى حاجة الفلسطينيين المحتجزين الذين هدد بعضهم بالفصل من عمله نتيجة تأخرهم وانتهاء اجازاتهم الرسمية.

اسرائيل تفرج عن وزير العمل الفلسطيني

■ رام الله ـ اف ب: افرجت اسرائيل امس الاثنين عن وزير العمل الفلسطيني محمد البرغوثي الذي اعتقلته اواخر حزيران (يونيو) الماضي، وفق ما افادت النائبة خالدة جرار رئيسة لجنة الاسرى الفلسطينيين.

وقالت جرار لوكالة فرانس برس «افرجت اسرائيل اليوم (امس) عن وزير العمل ووصل الى مجلس الوزراء برفقة محاميه». وكان الجيش الاسرائيلي اعتقل البرغوثي في اطار حملة اعتقالات واسعة نفذتها اسرائيل بحق اكثر من 60 مسؤولا من حركة حماس، في اواخر حزيران (يونيو) الماضي، ومن ضمن هؤلاء 27 نائبا في المجلس التشريعي وثمانية وزراء في حكومة حماس الحالية.

وباطلاق سراح البرغوثي تكون اسرائيل قد افرجت عن اربعة وزراء والنائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، فيما ابقت على رئيس المجلس عزيز الدويك واربعة وزراء اخرين من ضمنهم وزير المالية عمر عبد الرازق.